كُليّـةُ الإعلام
قسمُ الصّحافة

رسالةُ ماجستير بعُنوان

"تطوّرُ المفاهيمِ السّياسيّةِ والاِجتماعيّةِ في الخِطابِ الصّحفيّ مُنذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١: دراسةٌ تحليليّةٌ»

إعـداد
الزّهراء أحمد رشاد
المُعيدةُ بقسمِ الصّحافة – كلية الإعلام
جامعة القاهرة

إشرافُ الأستاذةِ الدّكتورةِ
راجيّـة أحمـد قنديـل
أستاذُ الصّحافة بكُليّة الإعلام - جامعة القاهرة

إشراف مشارك
الدّكتورة مارجـريت سمير سـاويـرس
مُدرّس الصّحافة بكُليّة الإعلام - جامعة القاهرة

2019

مقدمة:

تَتعدّد الوظـائفُ والأدوارُ التـي تقومُ بهـا الصّـحافةُ ووسـائلُ الإعلام فـي المُجتمعـاتِ الحديثـةِ، حيث تتجاوز مجرّد نقلِ الأخبارِ والمعلوماتِ إلـى المُسـاهمة في التّثقيفِ والتنويرِ، إلـى جانـبِ الشّرحِ والتّفسيرِ والتّحليلِ والمساهمةِ في إدارةِ الأزماتِ، وبيان مُختلَف جوانبِ القضايا والمفاهيمِ.
ودراسةُ المفاهيمِ السّياسيّةِ والاِجتماعيّةِ مِن الموضوعاتِ ذاتِ الأهميّة، نظرًا لتفاعُلها مع السّياقِ المُجتمعيّ العامّ، والزمانِ والمكانِ، وتطوّرها بتطوّر الأحداثِ وأولويات القضايا والاهتمامات المُجتمعيّة، وما يفرضه ذلك على المعالجةِ الصّحفيّةِ لهذه المفاهيمِ، وطرْحها ومُناقشتها في إطار مُتطلباتِ النّشرِ الصّحفيّ، وخصائصِ القُرّاءِ ودوافعهم واحتياجاتهم، ومَدَى تفهُّم الكاتبِ لكلّ ذلك، والتزامِه بمواثيقِ الممارسةِ المهنيّةِ، واهتمامِه بتحليلِ وتفسيرِ ما يجري من أحداث وقضايا في كلّ المجالاتِ السّياسيّةِ والاِقتصاديّةِ والاِجتماعيّةِ والثقافيّةِ، خاصة تلك التي تكون محل الاهتمام لدى جماهير القرّاء و التي تطرحُها وتفرضُها الأحداثُ والقضايا المختلفة، وتحتاجُ إلى مزيدٍ من الشّرح والتّحليلِ، والتعرُّف على وِجهاتِ النّظرِ المُختلفةِ نحوها، خاصّة تلك المفاهيم الجَدَليّة، أو التي تتراجع أولويّة الاهتمام بها، ثم تعودُ لتطفو على السّطح مرةً أُخرى، وتحتاجُ إلى تفسيرٍ وتذكرةٍ، أو تلك التي يكتنفُها التطوّر والتّغيير على مرّ الوقتِ، وما يتّضح من معلوماتٍ تُصحّح وتضيف أو تنفي، بناءً على ما اتّضح من معلومات، وما توافر من دلائل، وما أسفر عنه العلمُ والخبرات.

ونظرا لظهور العديد من المفاهيم السياسية والاجتماعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وترددها على ألسنة العامة والمتخصصين ومن ثم انتقالها لوسائل الإعلام عامة والصحف خاصة.

ومن هنا ظهرت الحاجة لدراسة تتناول المفاهيم السياسية والاجتماعية فى خطاب الصحافة المصرية والكشف عن التطورات التى لحقت بهذه المفاهيم فى ظل الظروف والأحداث التى مر بها المجتمع المصرى منذ اندلاع الثورة المصرية فى يناير ٢٠١١.

مشكلة الدراسة:

تحددت المشكلةُ البحثيّةُ لهذه الدّراسةِ في «تحليل كيفيّة طرح وتقديم مجموعة من المفاهيمِ السّياسيّةِ والاجتماعيّةِ في خطاب عينة من الصّحف المصريّة المتنوعة فى نمط ملكيّتها وتوجُّهها الأيديولوجيّ، بالتركيزِ على مادة الرأي، وذلك في الفترة التالية على ثورة 25 يناير 2011، وحتى نهاية عام 2017».

أهدافُ الدّراسةِ:

أولاً يتمثّلُ الهدفُ الرئيسيُّ للدّراسةِ في رصدِ أبرزِ المفاهيم السّياسيّة والاجتماعيّة، التي تضمّنها الخطابُ الصّحفيّ في عيّنةِ الصّحفِ المختارةِ في الفترةِ الزمنيّةِ الخاضعةِ للتحليلِ ومدى التطوُّر الذي لحقَ بهذه المفاهيم، التي استمرَ ظهورُها على مدارِ الفترةِ الزمنيّةِ الخاضعةِ للتحليل، التي تمتد ما بين أعوام 2011 و2017.

ثانيًا: تسعى هذه الدّراسةُ لتوفيرِ إجاباتٍ عَنْ عددٍ مِنْ التساؤلات:

- مَا المفاهيمِ السّياسيّة والاجتماعيّة، التي تضمّنها الخطابُ الصّحفيُّ في عيّنة الصّحف المختارة في الفترات الزمنيّةِ الخاضعةِ للتحليلِ؟
- مَا أكثرُ هذه المفاهيم السّياسيّةِ والاجتماعيّةِ ظهورًا وتكرارًا في كل فترة زمنيّة من فترات الدّراسة؟ وما أقلها ظهورًا؟
- هل استمرَ أحدُ هذه المفاهيمِ السّياسيّةِ والاجتماعيّةِ طوال الفترات الزمنيّة الأربع؟
- في أي صُحف ظهرت هذه المفاهيمُ السّياسيّةُ والاجتماعيّةُ؟ وما أكثر الصّحف تركيزًا على طرحها وعرضها؟ وأيُّها أقل تركيزًا؟
- ماذا قالت كلُّ صحيفة من صُحف الدّراسة في كلّ فترةٍ زمنيّةٍ من فترات الدّراسة عن هذه المفاهيم السّياسيّة والاجتماعيّة؟
- كيف ظهرتْ أوجُه التشابه والاختلاف في عرض وطرح هذه المفاهيم في الصّحف المتنوّعة في توجّهاتها وأنماط ملكيّتها؟
- مَن الذي شارك في صياغة وتقديم هذه المفاهيم؟
- مَن هؤلاء الكتّاب؟ ومَا خصائصهم الدّيموغرفيّة؟

- ماذا كانتْ مواقعُهم الوظيفيّة؟ هل هم مِنَ المُحرّرين، أم الشّخصيّات الرّسميّة، أم مِن القضاة ورجال القانون، أم مِن الأكادّيميّين، أم رجال دين، أم مِن السّلطة التشريعيّة؟
- كيف ظهر الارتباطُ بين أسلوبِ طرح ومعالجة المفهومِ وطبيعة الكتّاب وخلفياتهم الفكريّة؟

الإطارُ النّظري للدراسة:

هذه الدّراسةُ تندرجُ في إطار المدخل الوظيفيّ، وهو من أهم المداخل للأبحاثِ الإعلاميّةِ، ويعتمد المدخلُ الوظيفيّ على المسلّمات الخاصّة بنظريّة البنائيّة الوظيفيّة، التي ترى أنّ المجتمعَ يتكون مِن عناصرٍ مُترابطة، تتّجه نحو التوازُنِ مِن خلال توزيع الأنشطة بينها، التي تقوم بدورها في المحافظة على استقرار النّظام، وأنّ هذه الأنشطة تُعتبر ضرورةً لاستقرار المجتمع، وأنّ هذا الاستقرار مرهونٌ بالوظائفِ التي يُحدّدها المجتمعُ للأنشطة المتكرّرة، تلبيّة لحاجاته[1].

ومِن هُنا تَسعَى الدّراسةُ الحاليّةُ إلى الاستفادة من المدخل الوظيفيّ لدراسة الدور الوظيفيّ للصّحافة من خلال المقالات الصّحفيّة وأعمدة الرأي في تحقيق وظيفة الشّرح والتّفسير والنّقدِ وزيادة إلمام القارئ بالوقائعِ والأحداثِ وعدم الاكتفاءِ بكون الصّحافة تعكسُ الواقعَ، بل استكشاف مدى قيامها بدورها الوظيفيّ في التنوير والتوجيه والحشد ونشر المستحدثاتِ والأفكارِ والمفاهيمِ الجديدةِ والمساهمةِ في صُنعِ القرارِ من عدمه.

الاطار المنهجي للدراسة:

مناهجُ الدّراسةِ:

تُعتبرُ هذه الدّراسةُ دراسةً تحليليّةً مقارنةً، حيث ستقومُ بتحليل تناول المقالات والأعمدة لعيّنة من المفاهيم السّياسيّة والاجتماعيّة خلال الفترة التاليّة على ثورة 25 يناير، وهي مقارنةٌ أيضًا، لأنّها تستهدف المقارنة على أكثر مِن مُستوى؛ ولذلك تعتمد هذه الدّراسةُ على منهجين أساسيّين، هُما منهجُ المسح بالعيّنة، والمنهج المقارن.

[1] محمد عبد الحميد (2015)، «**البحث العلميّ في الدّراسات الإعلاميّة**»، ط5، القاهرة: عالم الكتب)،ص .ص٤٩-٥٠.

ويتمُ توظيفُ منهج المسح مع الدّراسة الحاليّة من خلال مسح المضمون الصّحفيّ المتضمّن على المفاهيم محل الدّراسةِ في الصّحف المصريّة اليوميّة والأسبوعيّة محل الدّراسة، وذلك بهدفِ رصدِ هذه المفاهيم وتحليل تناول الصّحف لها ومسح الأحداث التي شهدتها مصرُ في الفترات الزمنيّة، التي تنقسم إليها هذه الدّراسةُ، ومسح القضايا التي ارتبطت بهذه الأحداث، بهدف بيان مدى الارتباط بين عرض وتناول المفاهيمِ السّياسيّة والاجتماعيّة بالأحداث والقضايا التي شهدها المجتمعُ المصريُّ في الفترات التي تنقسم إليها الدّراسةُ.

كما تعتمدُ هذه الدّراسةُ على المنهجِ المقارن، وذلك مِن خلالِ تطبيقه على ثلاثة مستويات:

- المُستوى الأول: المقارنةُ بين تناول الصّحف، باختلاف توجُّهها الأيديولوجيّ، وأنماط ملكيّتها للمفاهيمِ، للوصول إلى أوجُه التشابه والاختلاف في طرح ومعالجة الصّحفِ مختلفةِ التوجّهات لهذه المفاهيم.
- المستوى الثاني: المقارنةُ بين الكتّاب على اختلاف انتماءاتهم ومرجعيّاتهم ومواقعهم الوظيفيّة، للوقوف على أَوجُه التشابه والاختلاف في طرحهم ومعالجتهم للمفاهيم، وكذلك المقارنةُ بين الكاتب نفسه، ومدى التشابه والاختلاف في تناوله للمفهوم، باختلاف الفترةِ الزمنيّةِ، أو باختلاف موقعه الوظيفيّ، أو باختلاف الصّحيفة التي يكتب لها.
- المستوى الثالث: المقارنةُ بين طرح وتناول المفاهيم في إطار الفترات والمراحل الزمنيّة، التي تنقسم إليها الدّراسةُ ومدى التشابُه والاختلاف في أولويات كل مرحلة تبعًا لتغيّر الظُّروف السّياسيّة والاجتماعيّة وارتباط طرح وتناول المفاهيم في الصّحف المختلفة بذلك.

أدواتُ جمعِ البيانات:

١- **تحليلُ المضمونِ:** يتمُّ توظيفُ تحليل المضمونِ، الذي يعني هُنا تحليلَ المحتوى الظاهرِ للاتصال بعيّنة من المقالات والأعمدة في صُحف العيّنة في الفترات الزمنيّة التي تنقسم إليها هذه الدّراسةُ، ويتمّ التحليلُ تحليلاً كمّيًّا لرصدْ تكرارات ظهور المفاهيمِ السّياسيّةِ والاجتماعيّةِ داخل الخطابِ الصّحفيّ، وعقد مقارنات داخل كل صحيفة، وبين جميع صُحف الدّراسةِ إلى جانب توظيف تحليلِ المضمونِ الكيفيّ لتوفير إجابات عن أسئلة الدّراسةِ الرئيسيّةِ، التي تتمثّل في التعرُّف على ماذا قيل عن المفاهيمِ السّياسيّةِ

والاجتماعيّةِ في الصّحف محل الدّراسة؟ ومَن كتّاب المواد الصّحفيّة الأكثر اهتمامًا بتلك المفاهيم؟ وأين ظهرتْ هذه المفاهيم؟

٢- **أداة الأطر المرجعية**:توظفها هذه الدراسة للتعرف على نوع المرجعيات التى استندت اليها الخطابات الصحفية فى طرح وتقديم المفاهيم السياسية والاجتماعية نوع هذه المرجعيات وارتباطها بمنتجى الخطابات الصحفية.

٣- **المقابلة الشخصية:** يمكن تعريف المقابلة على أنها"تفاعللفظى منظم بين الباحث والمبحوث أو المبحوثين لتحقيق هدف معين"[١]وتطبق هذة الأداة مع عينة من المتخصصيين فى علم اللغة لبيان معنى المفهوم وما ارتبط به من تراكيب لغوية.

عيّنةُ الدّراسة:

أ- عيّنةُ الصّحفِ الخاضعةِ للدراسةِ: تمثّلت عيّنةُ الصّحف فيصحيفة «الأهرام»، ممثلةللصّحافة القوميّة، و«الوفد» و«الأهالي»، مُمثلتين للصّحف الحزبيّة، و«الشّروق»، كصحيفة خاصّة، و«صوت الأمة» وإضافة صحيفة الحرية والعدالة فى الفترة الزمنية الخاصة بحكم الإخوان المسلمين ، وقد تم اختيار هذه العيّنة في ضوءِ نتائج الدّراسةِ الاستطلاعيّةِ، كما رُوعي في اختيارها تنوّعها في أنماط الملكيّة، وتوجّهاتها الفكريّة والأيديولوجيّة.

عيّنةُ المضمونِ: تقتصرُ عيّنة المواد الصّحفيّة التي ستخضع للدّراسةِ والتّحليل على المقالات وأعمدة الرأي، وفي ضوءِ نتائج الدّراسةِ الاستطلاعيّةِ، اتّضح أنّ المفاهيمَ السّياسيّةَ والاجتماعيّةَ لم تظهر إلا في هذين الفنين التحريريّين.

ب- العيّنةُ الزمنيّةُ للدراسة: تمتد العينة الزمنية لهذه الدراسة مُنذ عام 2011م وحتى عام 2017، حيث يسمح هذا الامتدادُ الزمنيّ برصد المفاهيمِ، التي تداولها الخطابُ الصّحفيّ المصريّ في فترات زمنيّة مختلفة، من حيث طبيعة أحداثِ كل فترة وما أثارته من قضايا، للوقوفِ على أوجه التشابه والاختلاف في طرح ومعالجة الصّحف للمفاهيم المختلفة، وفقًا للفترات التي تنقسم إليها الدّراسةُ، حيثُ تمّ تقسيمُ هذه الفترة إلى عدّة مراحل زمنيّة، شملت الفترة الزمنية الأولى المرحلةَ التاليّةَ على ثورة 25 يناير 2011، وحتى انتخاب إجراء الانتخابات الرئاسيّة في يونيو 2012، تلتها الفترةُ الخاصّةُ بحُكم الإخوان المسلمين، بدايّةً من 30 يونيو 2012،

[1])محمد عبد الحميد (2015)، **مرجع سابق**،ص391.

وحتى نهايتها بثورة يونيو 2013، ثم الفترة التالية على ثورة يونيو، التي بدأت ببيان 3 يوليو 2013، وتولى فيها السّلطةَ رئيسُ المحكمةِ الدستوريّةِ العليا المستشار عدلي منصور، وانتهت بإجراء الانتخابات الرئاسيّة في يونيو 2014، وآخرُ مرحلة هي الفترةُ الرّئاسيّة الأولى للرئيس عبد الفتاح السّيسي، التي بدأت بتنصيبه عام 2014، وحتى نهايّة عام 2017، قبل بدءْ الانتخاباتِ الرئاسيّةِ عام 2018.

المفهوم :التعريف والخصائص:

اهتمّت المجالاتُ العلميّةُ المختلفةُ بوضع تعريفٍ يُحدّد ماهيّة المفهومِ، فنجد تعريفاتٍ مختلفةٍ للمفهوم في المعاجم والقواميس، فتعريفُه طبقًا للسان العرب المحيطهو «المعنى الذي يفهم ويدرك ويعقل ويستفاد[1]»، ووفقًا للمُعجم الوجيز فهو «مجموعُ الصّفات والخصائص الموضّحة لمعنى كُلّيّ[2]".

وفي قاموس أُكسفورد يُعرّف المفهومُ على أنه «الفكرة أو التصوّر المعبّرة عن معنى كُلّيّ[3].

وهو في الموسوعةِ الفرنسيّةِ «اعتقادٌ أو وجهةُ نظرٍ أو فكرةٌ عامةٌ يُكوّنها الشخصُ من خلال تعميمه الخصائص المشتركة في الأشياء[4]".

بينما يُقدّم أساتذةُ علم اللّغة تعريفاتٍ للمفهومِ، فيَرى إبراهيم ضوة أنّ المفهومَ هو «كلمةٌ أو مجموعةُ كلماتٍ لها معنى محدّد ذو دلالةٍ ضمن سياقٍ ما[5]», بينما تطرح عزّة شبل تعريفًا آخر للمفهومِ على أنّه «هو الدّلالة المستقرّة في ذهن مستخدمي اللّغة والقابلةِ للتغييرِ، أو الاستبدالِ، أو التعديل، فمفهوم الهجرة مثلاً، هذا المفهومُ يستقرُ في وعي مستخدم اللّغة، على حسب السّياقات اللّغويّة، التي وردَ فيها، فقد يُؤخذ دلالةٌ إيجابيّةٌ تدعم هذا المفهوم، وقد يرد في سياقاتٍ بدلالاتٍ أُخرى سلبيّة، مثل الهجرة، وتأثيرها السّلبيّ على عمليّة الاقتصادِ، والهجرة غير الشّرعيّة، فهذه السّياقات تُكسِب المفهومَ معنى سلبيًّا، بعكس الهجرة إلى دول ما، للعمل أو الدّراسة أو الرحلة.. إلخ[6].

---

[1] محمد بن المكرم بن منظور (1988), «**لسان العرب المحيط**», (بيروت: دار الجيل), ص 704.

[2] مجمع اللغة العربية (1993), «**المعجم الوجيز**», (القاهرة: الهيئة العامّة للمطابع الأميريّة), ص 483.

[3] Martin Shovel, graham White, Susan Winkle,Nichael Woods," **oxford Dictionary**(2005) ",(Oxford: Oxford University Press",p738.

[4] La Rouse(1972)**,"Illustrated International Enclopedia and Dictionary**", International Book Company,p167.

[5] مقابلة مع إبراهيم ضوة، أستاذ علم اللّغة بكليّة دار العلوم جامعة القاهرة، بمكتبه بالكلية، بتاريخ 14 مايو 2015.

[6] مقابلة مع عزة شبل, مدرس اللّغة بكليّة الآداب جامعة القاهرة, بتاريخ 18 مايو 2015.

ممّا سبق يتّضح اتّفاقُ أساتذة علوم اللّغة على أنّ المفهومَ يختلف تَبعًا لاختلافِ السّياق الذي وردَ فيه.

وعلى مُستوى العلومِ السّياسيّة يُعرف المفهومُ في مُعجم المصطلحات السّياسيّة على أنّه «فِكرةٌ نظريّةٌ مُجرّدة، يُراد بها تشخيصُ ظاهرةٍ بذاتهاوتحديدها[1]".

ويُستخدَم المفهومُ في البحث العلميّ على أنّه «الوسيلةُ الرّمزيّة التي يستعيّنُ بها الباحثُ للتّعبير عن الأفكارِ والمعاني المختلفة، بهدف توصيلها إلى النّاس، والمفهومُ أحدُ الرّمُوز الأساسيّة في اللغة، ولكل موضوع علميّ مفاهيمه المُميّزة، ويسهُل تحديدُ المفهومِ إذا كانَ الأمرُ ملموسًا، وقد يكونُ للمفهوم أكثرُ مِن معنى واحد[2]".

ممّا سبقَ يتّضح أنّ أهمّ خصائص المفاهيم هي التّعميم، والتّجريد، والمرونة، أو الدّيناميكيّة، ويُمكن تناولها بشيءٍ من التّفصيل على النحو التالي:

- المُرونة، بمعنى أنّ المفهومَ يتغيّر بتغيُّر معطيات الواقعِ، وأيضًا وفقًا للسّياقِ العامّ للمجتمع والأيديولوجيّات التي تحكم تفاعله، فمفهومُ العدالة الاجتماعيّة بعد ثورة 1952، يختلف عنه بعد ثورة 25 يناير 2011.
- التّجريد، بمعنى أنّ المفاهيمَ شيءٌ غيرُ ملموسٍ، لا يُمكن إمساكه بالحواسِّ، مثل مفاهيمِ الحُرّيّة والدّيمُوقراطيّة والعلمانيّة.

ثانيًا: المفاهيمُ وما يتداخلُ معها من تراكيب لغويّة:

هُناك عدّة تراكيب لغويّة تتشابَك مع المفهومِ، ورغم أنّ البعضَ يعتقد أنّها ذات دلالة واحدة، فإنّ لكل منها معنى ودلالةً، ونُوضّح ذلك على النّحو التالي:

الاختلافُ بين المفهومِ والمصطلح: المفهومُ أكثرُ مرونةً وديناميكيّةً وتغييرًا من المصطلح، فهو يختلف باختلاف الزمان والمكان، أمّا المصطلح فأكثرُ ثباتًا، كما أنّ المفاهيم تشيع في الإنسانيّات، أمّا المصطلحات فتوجد في العلومِ الطبيّة والهندسيّة وغيرها[3].

---

[1] نيفين مسعد وآخرون(1994), «**معجم المصطلحات السياسيّة**»,(القاهرة:مركز البحوث والدّراسات السياسيّة,كليّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة,جامعة القاهرة),ص70.

[2] حسن شحاتة,زينب النجار(مراجعة حامد عمار)(2003), «**معجم المصطلحات التربويّة والنفسيّة**»,(القاهرة:الدار المصريّة اللبنانيّة),ص286.

[3] مقابلة مع فاروق شوشة, الأمين العام السابق لمجمع اللغة العربية فى مكتبه بالمجمع يوم 10 مايو2015.

أمّا التّعريفُ والفرق بينه وبين المفهوم، فهو أنّ المفهومَ لفظٌ يُعبّر عن المعنى الذي يدُلّ عليه الشيء، أمّا التعريفُ فهو تحليلٌ لمكونات هذا الشيء، وكذلك خصائصه ومفرداته، والاثنان معًا وجهان لعملةٍ واحدةٍ[1].

وبناءً على ذلك، تتبنّى هذه الدّراسةُ التّعريفات التالية:

- **المفهومُ:** يُقصدُ بالمفهومِ في هذه الدّراسة لفظٌ أو مجموعةُ ألفاظٍ تُعبّر عن تصوّر عقليّ مجرد، يُشير إلى معنى كليّ ذي طابع مرن غير ثابت، يتغيّر باختلافِ الظّروف والسّياق الاجتماعيّ والسّياسي السّائد.
- **المفهومُ السّياسي والاجتماعيّ:** بناءً على نتائج الدّراسة الاستطلاعيّة اتّضح عدم الانفصال بين المفاهيمِ السّياسيّة والاجتماعيّة، فالمفهومُ الواحدُ قد يكون سياسيًّا واجتماعيًّا، وقد يكونُ له بُعدٌ ثقافيٌّ، فالعدالةُ الاجتماعيّةُ قد تهتم بدورِ الدّولة أو الحكومة في تحقيق عدالة التوزيع، وقد تعني في سياقٍ آخر بُعدًا اقتصاديًّا متعلقًا بالأجور، أو الدّعم، أو بُعدًا اجتماعيًّا، كحقوق الطّبقات الاجتماعيّةِ الكادحةِ والعمالِ والفلاحين.

الخُطواتُ الإجرائيّةُ للدّراسة التّحليليّة:

تمّ تقسيمُ فترة التّحليل، التي امتدت من 2011 إلى نهاية 2017، إلى أربع فترات هي:

أ- الفترةُ الزمنيّةُ الأُولى من 25 يناير 2011، وحتى يونيو 2012:

حيث ظهر خلال العامِ ونصف العامِ الكثيرُ من المفاهيمِ السّياسيّةِ والإجتماعيّةِ بصُحف الدّراسةِ، أبرزها «الدّولة المدنيّة»، و«العَدَالة الإجتماعيّة»، و«المُواطنة»، و«الدّيموقراطيّة»، تلتها مفاهيمُ «العلمانيّة»، فـ«الليبراليّة»، فـ«العَدَالة الانتقاليّة»، فـ«الحُرّيّة»، فـ«الاشتراكيّة» و«القُوّة النّاعِمة»، حيث حظي هذان المَفهُومان الأخيران بأقل ترتيب من حيث عدد التّكرارات، وكانت صحيفةُ «الأهرام» أكثر الصّحف طرحًا لهذه المفاهيم، وصحيفة «صوت الأمة» أقلها في عرضها، وكانت «الوفد» أكثرَ عرضًا لهذه المفاهيم، مقارنة بـ«الأهالي»، وكانت «الشروق الجديد» أكثرَ عرضًا لهذه المفاهيمِ، مُقارنة بـ«صوت الأمة»، وقد بلغ عدد الموادّ الخاضِعةِ للتحليلِ خلال هذه الفترة(430) مادةً صحفيّةً بمعدل (296)مقال ، بالإضافةِ إلى(134)عمودا.

---

[1] على ليلة(1992)،"المفاهيم ومشكلة التعريف،في ودودة بدران""**تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية**"،(القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة)،ص30-31.

ب- الفترةُ الزمنيّة الثانيّة، استمرّت طوال عام، من يونيو 2012 إلى يونيو 2013:

ظهرَ خلال هذا العامِ الكثيرُ مِن المفاهيم السّياسيّة والاِجتماعيّة بصُحف الدّراسة، أبرزُها العَدَالة الاِجتماعيّةُ، والدّولةُ المدنيّةُ، والمُواطنةُ، تلاها الليبراليّةُ، فالدّيموقراطيّةُ، فالعَدَالة الانتقاليّةُ، فالعلمانيّةُ، فالقُوّة النّاعِمةُ، فالاشتراكيّةُ ، وكانت صحيفة «الأهرام» أكثرَ الصّحف في طرحِ مختلف المفاهيمِ، تلتها صحيفة «الشروق الجديد»، فـ«الوفد»، فـ«الأهالي»، فـ«صوت الأمة»، وبلغ عدد المواد الخاضعة للتحليل خلال هذه الفترة (276)مادة صحفية ،بمعدل(218)مقالا و(58)عمودا.

ج- الفترةُ الزّمنيّة الثّالثة التي استمرّت 11 شهرًا من يوليو 2013، وحتى يونيو2014:

ظهرَتْ خلال هذا العامِ عدّةُ مفاهيمٍ، أبرزُها العَدَالة الاِجتماعيّةُ، والدّولةُ المدنيّةُ، والقُوّة النّاعِمةُ، وكان مَفهُوم المُواطنةِ أقلّ المفاهيمِ المطروحةِ خلال هذه الفترة، وكانت صحيفة «الأهرام» أكثرَ الصّحفِ طرحًا للمفاهيمِ، تلتها «الوفد»، فـ«الشروق الجديد» فـ«الأهالي»، ولم يظهر أيٌّ مِن هذه المفاهيمِ بصحيفة «صوت الأمة» خلال هذه المرحلة، وبلغَ إجماليّ الموادّ الخاضعةِ للتحليل خلال هذه الفترة(93)مادةً صحفيّةً، بمعدل(51)مقالا و(42)عمودا.

د- الفترةُ الزّمنيّةُ الرّابعةُ، وهى الفترةُ الرّئاسيّةُ الأُولى للرئيسِ عبد الفتاحِ السيسيّ، من يونيو 2014 وحتى نهاية 2017:

ظهرتْ خلال هذه السّنوات عدّةُ مفاهيمٍ، أبرزُها العَدَالة الاِجتماعيّةُ، والمُواطنةُ، والقُوّة النّاعِمةُ، والدّولةُ المدنيّةُ فالعَدَالة الانتقاليّةُ، فالعلمانيّةُ، فالاشتراكيّةُ. وكانت صحيفة «الأهرام» أكثرَ الصّحفِ طرحًا لهذه المفاهيمِ، تلتها «الوفد»، فـ«الشروق الجديد»، فـ«الأهالي»، فـ«صوت الأمة». وبلغ إجماليّ الموادّ الخاضعةِ للتّحليل (351)مادةً صحفيّةً، بمعدّل(212)مقالا و(139)عمودا.

وتمّ التّحليل باستخدامِ فئات: مَاذا قيلَ؟ وكيف قيلَ؟ في أيّ قالبٍ فنيٍّ؟ ومَن الذي قال هذا الذي قيل؟ فالهدفُ هو الكشفُ عن أبرزِ مَا قيل وطُرِحَ عَن هذه المفاهيمِ السّياسيّةِ والاِجتماعيّةِ، ومِن أيّ منظور؟ هل المنظور الدّيني، أم المنظور التاريخيّ، أم المنظور القانونيّ، أو الحُقوقيّ؟ هل في إطارِ مُنَاقشة موادّ الدُّستور، أم في ضوءِ الحديثِ عن المُواطنةِ؟ وكيف كان اتّجاهُ الخطابِ الصّحفيّ أثناءَ عَرضِ وتناولِ هذه المفاهيم؟ هل كانَ في شكل المُطالبةِ، أم الإدانةِ، أم الدّعوةِ، أم تقديمِ اقتراحاتٍ، أم الشّرحِ، أم المقارنةِ بين مصرَ ودولة أخرى، أم الرّفض، أم الاستنكار، أم يعرف هذه المفاهيم،

ويوضح أبعادَها، أم يُوضّح تاريخَها؟ ، ومدى ارتباطِ هذه المفاهيمِ بالأحداثِ والقضايا التي شَهدَها المُجتمعُ المصريّ خلال هذه الفترات الزّمنيّة؟

وقد تم عرض المفاهيم ذات الصلة مثل الدولة المدنية وما يقابلها من دولة دينية أو عسكرية سويا.

نتائج الدراسة:

وقد أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

- استمرّ ظُهورُ بعضِ المَفاهِيم على مُستوى الفترات الزمنية الأربعِ، مِثلَ الدّولةِ المدنيّةِ، والعَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، والعَدَالةِ الانتقاليّةِ، والمُواطنةِ، بينما ظهرَ مَفهُومُ العلمانيّةِ في الفترات الزّمنيّة الأُولى والثانيّةِ والرابعة، وظهر مَفهُومُ القُوّة النّاعِمة بالفتراتِ الأربع، لكنّ كثافة ظهورِه كانتْ في الفترةِ الرّابعةِ بشكلٍ أكبر، حيث تمّ طرحُهُ، باعتبارِ الثّقافةِ والفنونِ آليّةً لمواجهةِ الفِكرِ المُتطرّف.
- إنّ المفاهيمَ كانتْ مُتداخلةً، وفي تقارُب بينها، كتداخُل مَفهُومِ المُواطنةِ والعَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، فكلاهما يرتكز على المساواةِ وعدم التّمييز، كما أنّ المُواطنةَ والعَدَالةَ الاِجتماعيّةَ إحدى أبرز ركائِزِ الدّولةِ المدنيّةِ، كما ترتبط الدّولةُ المدنيّةُ بالعلمانيّةِ من حيث كفالة حُرّيّةِ العقيدةِ والحِيادِ تجاه الأديانِ، كَمَا أنّ هناك ارتباطًا بين مَفهُوميّ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، والعَدَالةِ الانتقاليّةِ، فكلاهما صورٌ وأشكالٌ للعدلِ، أيّ الإنصافِ.
- اختلفتْ مُرتكَزاتُ تناوُل كلّ مَفهُومٍ وفقًا للمراحلِ والفتراتِ الزّمنيّة التي قُدّمت فيها هذه المفاهيم، واتّضحَ ذلك مثلاً في تناوُل مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ، الذي تمثّلت أهمّ مُرتكزاتِ تناوُلِهِ في المرحلةِ الأُولى، في بيانِ ركائِزِه من مُواطنةٍ، وتعدُّديّة حزبيّة، وحُرّيّات بأنواعها، وفصلٍ بين السُّلطات، وعدم التداخُل بين الناحيةِ السّياسيّةِ والدّينيّةِ، بينما كانتْ السَّمةُ البارزةُ لتناوُل مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ في المرحلةِ الثّانيّةِ في التّحذيرِ مِن قيامِ دولةٍ دينيّةٍ بمصر مع تولي أحد مُرشّحي التّيار الدّينيّ منصبَ رِئاسَةِ الجمهوريّةِ، وفي المرحلةِ الثّالثةِ كانَ التركيزُ على الحقّ في ضرورةِ نصّ الدُّستور على مدنيّةِ الدّولةِ، خصوصًا مع تجرِبةِ الإسلامِ السّياسيّ في المرحلةِ السابقةِ لها في تديين السّياسةِ وتسييس الدّين، ممّا أضرّ بالدّولةِ المدنيّةِ وأدّى إلى

غيابِها، وفي المرحلةِ الرّابعةِ، كانَ التّركيزُ على سِيادةِ القانونِ وحيادِ الدّولةِ المدنيّةِ تِجاه الأديانِ، وترك مهمةِ التّشريعِ للمُختصين، وليس لأهلِ الدّينِ.

وهَكَذَا يتّضحُ أنّ ظهورَ مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ بالخطابِ الصّحفيّ في الفترتين الزمنيّتين الأُولى والثانية، ارتبطَ بقضيّةِ شكلِ الدّولةِ، وطبيعةِ نِظامِ الحُكمِ، وصعودِ التّيارِ الدّينيّ للسّلطةِ، سواء باستحواذِه على أغلبيّةِ البرلمانِ في ٢٠١١/ ٢٠١٢، بغرفتيه (الشّعب والشورى)، وكذلك لجنةُ كتابةِ الدُّستورِ، وانتهاءً بفوزِهم برِئاسةِ الجمهوريّةِ عام ٢٠١٢، فكان لذلك تأثيرُه في طَرحِ مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ، باعتبارها الملاذَ للحمايةِ مِن الانجرافِ لسيناريو الدّولةِ الدّينيّةِ، أمّا في المرحلتين، الثّالثة والرّابعة، فكان من الضروري نصّ الدُّستورِ على دولة مدنيّة، تجنّبًا لتسييس الدّين، أو تديين السّياسةِ، كما حَدَثَ في المرحلتين السابقتين، وخفتت حدّةُ ظهورِ مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

كَمَا اتّضحّ اِختلافُ تناوُل المَفهُومِ نفسه بِاختلافِ المراحلِ والفتراتِ الزّمنيّة في تناوُل مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، حيث كانَ مُرتكَزُ التّناوُل لهذا المَفهُومِ في المرحلةِ الأُولى ما يتّصلُ بالأُجورِ مِن إصلاحِ هيكلِ الأُجورِ وإعادة النّظرِ في الحدّينِ الأدنى والأقل للأجور، وترجمة شعارات ثورة ٢٥ يناير من «عيش، وحُرّيّة، وعدالة اِجتماعيّة» ليشعُر بها كل فِئاتِ الدّولةِ من عُمالٍ وفلاحين، ومهنيّين.

وفي الفترة الزمنية الثانيّة كان تركيزُ الخطابِ الصّحفيّ في تناوُل مَفهُوم العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ على ضرورةِ تحقيقِ العَدَالةِ في توزيعِ النّاتجِ القوميّ، والتوازن بين الأجورِ والأسعارِ، وتوفيرِ آليّات لتحقيقِ العَدَالةِ الضّريبيّةِ والتّركيزِ على غيابِ تحقُّق العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، بدليلِ الاحتجاجاتِ، لفئاتٍ مِن العمالِ والمهنيّين، المطالبة بتحسينِ أوضاعهم الماديّة، أو تثبيتهم، وكان أهم مَا ميّز تناوُلَ مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ في هذه المرحلةِ، مُناقشة المَفهُومِ في ضَوءِ دُستورِ مصر ٢٠١٢، باعتبارِ أنّ الدُّستورَ جاء خاليًا من أيّ ضَمَانات لمواجهةِ التّفاوُت الطبقيّ.

وفي الفترة الثّالثةِ، كان تناوُل مَفهُومِ العَدَالةِ الإجتماعيّةِ من خلال طرحِ ضرورةِ القضاءِ على الفقرِ والقضاءِ على البطالةِ، مع طرحِ مطلبِ ضرورةِ إعادة رسمِ سياساتِ الإنفاقِ، وإعادة النّظر في المستوياتِ الحقيقيّةِ للدّخُول، وضمانِ تحصيلِ المُتأخّرات الضّريبيّةِ التي تصل إلى ١٠٠ مليار جنيه.

وفي الفترة الرابعةِ، كان طرحُ مَفهُومِ العَدَالةِ الإجتماعيّةِ مِن منظورِ تفعيل دُستورِ مصرَ لعام ٢٠١٤، بحيث تكون الضّرائبُ متعدّدةَ المصادرِ، وتكون تصاعُديّةً، وفقًا لشرائحِ الدّخل وإيجادِ آليّة لضبط الأسعارِ، خصوصًا مع ارتفاع أسعارِ السّلعِ والخدمات، مع صُدُور قرار تحرير سعر الصرف.

كَمَا اتّضحَ ذلك في طَرحِ مَفهُومِ المُواطنةِ، حيثُ كان مرتكز تناوُل هذا المَفهُومِ في الفترة الأُولى يتمثّل في حمايةِ حُقوقِ كل فئاتِ المُجتمعِ، وطُرِح هذا المَفهُومُ باعتبارِهِ آليّةً للحدِّ من التوتّر الدّينيّ، خصوصًا مع وقوعِ عدّة حوادث اعتداء على الكنائِس، خلال هذه المرحلة.

وكان طرحُ مَفهُومِ المُواطنةِ في الفترة الثانيّة، باعتباره آليّةً لمواجهة التّمييز الدّينيّ، خصوصًا مع سيطرة التّيار الدّينيّ على اللّجنة التأسيسيّة لكتابة دُستور مصر ٢٠١٢، وعدم تمثيل كلّ فئاتِ المُجتمعِ تمثيلاً عادلاً باللّجنةِ، بِمَا يُؤدّي لإنتاجِ دُستورٍ غير توافقيّ لا يُحقّق المُواطنةَ والمساواةَ للجميعِ، ولم يظهر مَفهُومُ المُواطنةِ بالخطابِ الصّحفيّ في الفترة الثّالثةِ إلا في عددٍ قليلٍ من المقالاتِ.

وكانَ تناوُل مَفهُوم المُواطنةِ بالفترة الرّابعةِ من منظورِ كفالةِ حقّ جميعِ المصريّين في إدارة شؤونِ أوطانِهم، كما نصّ دُستورُ مصرَ لعام ٢٠١٤ في عدّة موادّ منه.

بينما كَانَ تناوُل مَفهُومِ العلمانيّةِ في الفترة الأُولى، باعتبارِها آليّةً للحفاظِ على وِحدة الدّولةِ، أيًّا كانت أديانُ مُواطنيها، والبعضُ رفضَها، باعتبارِها تُؤدّي إلى انتشار التّفكير الدّنيويّ والقيم المادّيّة.

وفي الفترة الثانيّةِ، دافَعَ عنها البعضُ باعتبارِها تحريرًا للإرادةِ الإنسانيّةِ مِن أيّ سيطرة عليها، وإعلاءً للعلم، والبعضُ رفضَها باعتبارِها إقصاءً للدّين وتهميشه، ولم يظهر هذا المَفهُومُ بالمرحلةِ الثّالثةِ.

وفي الفترة الرابعةِ، تمثّل مُرتكزُ تناولها في حياد الدّولةِ العلمانيّةِ تجاه الأديانِ، وكفالتها لحُرّيّة مُمارسة الشّعائِر الدّينيّة، بينما طَرَحَ البعضُ هذا المَفهُومَ باعتبارِهِ يُؤدّي إلى اللادينيّة، فطرحُ هذا المَفهُومِ خلال الفترات الزمنية الأربع كان ما بين تأييدِه أو رفضِه.

أما مَفهُومُ العَدَالةِ الانتقاليّةِ، فكانَ طرحُه خلال الفترة الأُولى، لارتباطِها بإنجازِ محاكمةِ مباركِ ورموزِ نظامِه فكانَ الطّرحُ مِن منظورِ القصاصِ العادِل بتخصيصِ دوائرَ منتظمةٍ، وسرعة الفصلِ في القضايا، ومن هُنا ارتبطَ مَفهُومُ العَدَالةِ الانتقاليّةِ خلال هذه االفترة الزمنية بمَفهُومِ العَدَالةِ النّاجزة.

وفي الفترة الثّانيةِ، كانَ طرحُ المَفهُومِ مِن منظورِ إصدارِ مشروعِ قانونٍ للعدالةِ الانتقاليّةِ، لحَسمِ ملفات قضايا الشهداءِ والمصابين المُتضرّرين بعد ثورة ٢٥ يناير، وما تلاها من أحداثِ عُنفٍ وتعويضِ الضّحايا أدبيًّا وماديًّا.

وفي الفترةِ الرّابعةِ، كانَ طرحُ المَفهُومِ مع اتّخاذِ عِدّة إجراءاتٍ عمليّةٍ لتحقيقِ العَدَالةِ الانتقاليّةِ، مثل إنشاءِ وزارةٍ للعَدَالةِ الانتقاليّةِ، وإنشاءِ لِجانٍ لتقصي الحقائقِ، ومركزٍ لرعايةِ الشُّهداءِ والمُصابين، والرّبطِ بين العَدَالةِ الانتقاليّةِ والعَدَالةِ الإجتماعيّةِ، بالتّوزيعِ العادِل للدّخلِ بين كلِّ فِئاتِ المُجتمعِ، ومُحاربةِ التّفاوتِ الطّبقيّ.

أمَّا مَفهُومُ الدّيمُوقراطيّةِ، فلم يظهر إلا في االفترتين ، الأُولى والثّانية، وقد ارتبطَ تناوُله بضرورةِ توزيعِ السّلطة ومشاركةِ الشّعبِ في حُكمِ بلاده، واحترامِ الحُقوقِ والحُرّيّاتِ، ووجودِ برلمانٍ له دَورٌ حقيقيّ، والتّحذيرِ مِن الدّيمُوقراطيّة الشّكليّةِ، التي يلجأ إليها الحاكِمُ الاستبداديّ، الذي يجعل الحُقوقَ والحُرّيّاتِ منحةً مِن الحُكومةِ للشّعبِ، وليسَ حقًّا مُكتسبًا.

ظهرَ مَفهُومُ «الدّولةِ العسكريّةِ» في الفترة الأُولى فقط، لبيانِ معنَى الدّولةِ العسكريّةِ، ومصدر السُّلطةِ، ومَن سيتولّى الحُكمَ؟ ومَا مُؤهلاتُه وخلفيّتُه الفكريّةُ والتّعليميّة؟، وارتبطَ ذلكَ بتولي المجلسِ الأعلى للقواتِ المُسلّحةِ السُّلطةَ، وذلك عقب تخلّي الرّئيسِ الأسبقِ حسني مُبارك عن السُّلطة في ١١ فبراير ٢٠١١.

ظهرَ مَفهُومُ «الاشتراكيّةِ»، بشكلٍ أكبر في صحيفة «الأهالي»، لبيانِ معنى الاشتراكيّةِ ومزايا تطبيقِ النّظامِ الاشتراكيّ اِقتصاديًّا وسياسيًّا وإعلاميًّا، كَمَا ظهرَ مَفهُومُ الليبراليّةِ بكثافةٍ أكبر بصحيفة «الوفد»، لبيانِ معنى الليبراليّةِ وأركانِها وتاريخِها، ومعوّقاتِ تطبيقِها بالمُجتمعِ المصريّ.

أمّا مَفهُومُ «القُوّةِ النّاعِمةِ»، فقد ظهرَ في كلّ الفتراتِ الزّمنيّة، وزادت كثافةُ ظهورِه في الفترة الرّابعةِ، حيث كانَ طرحُه بالفترة الرّابِعةِ، كبديلٍ للقُوّةِ العسكريّةِ، مع الدّعوةِ إلى ثورةٍ ثقافيّةٍ للتّعبيرِ عن

الثّقافةِ الوطنيّةِ، بالتّعاونِ بين وزارةِ الثّقافةِ والمُبادراتِ الأهليّةِ مِن المُثقّفين الوطنيّين، وأيضًا استخدامُ الثّقافةِ لمُواجهةِ الفكرِ المُتطرّفِ، وعدم قصرِ المُواجهةِ على المُواجهةِ الأمنيّةِ فقط.

ظَهرَ مَفهُومُ «الحُرّيّة»، في الفترة الأُولى فقط، لارتباطِهِ بشعاراتِ ثورةِ ٢٥ يناير من «عيش، وحُرّيّة، وديمُوقراطيّة، وعدالةٍ اِجتماعيّةٍ».

مِنَ العرضِ السّابق، يتّضحُ ارتباطُ عرضِ المفاهيمِ المختلفةِ بالأحداثِ والقضايا التي ميّزت كلّ مرحلةٍ مِن المراحِل، سواء تمثّل ذلك في طبيعةِ السّلطةِ الحاكِمةِ واِختلافِ منظورِ ومرتكزِ التناوُل للمفاهيمِ، وفقًا لطبيعةِ السُّلطةِ، أو بالنسبةِ للأحداثِ والقضايا، التي ميّزت كلّ مرحلةٍ، وطرحِ المفاهيمِ في ضَوءِ ارتباطِها بالأحداثِ والقضايا.

اتّضحَ اِختلافُ المرجعيّاتِ التي تمّ تناوُل المفاهيمِ من خِلالِها بطبيعةِ المَفهُومِ المطروحِ، فارتبطَ تناوُل مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ بالمرجعيّةِ السّياسيّةِ، من مُواطنةٍ، وفصلٍ بين السُّلطات، وتداوُل للسُّلطةِ، وفصلٍ بين السُّلطةِ السّياسيّةِ والسّلطةِ الدّينيّة، كما ارتبطَ مَفهُومُ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ بالمنظورِ الاِقتصاديّ من زاويةِ الأجورِ والتّوزيعِ العادِلِ للنّاتجِ القوميّ، والعَدَالةِ الضّريبيّةِ، وارتبط أيضًا تناوُل مَفهُومِ العَدَالةِ الانتقاليّةِ بالمرجعيّةِ القانونيّةِ من إصدار قانونٍ للعدالةِ الانتقاليّةِ والمُصالحةِ، وما يتعلّق بحُقوقِ الإنسانِ، وهكذا يتّضحُ ارتباطُ المرجعيّةِ التي استندَ إليها الخطابُ الصّحفيّ بطبيعةِ المَفهُومِ ومرتكزاتِه.

- اتّضحَ اِختلافُ عرضِ المفاهيمِ السّياسيّةِ والاِجتماعيّةِ بِاختلافِ الصّحفِ التي تنشرُ هذه المفاهيمَ على صفحاتها، فاتّضحَ مثلاً أنّ «الأهرام» و«الشروق الجديد» سمحتا بتعدُّد الآراءِ على صفحاتِهما، وأتاحتا الفُرصةَ لكُتّابٍ من مُختلفِ التّخصُّصات، ومُختلفِ التّيارات، لكنّ طرْحَ «الوفد» و«الأهالي» للمفاهيمِ السياسيّةِ والاجتماعيّةِ، تأثّر بانتمائها الحزبيّ، وكانتْ صحيفةُ «صوت الأمة» أقلّ الصُّحفِ طرحًا لهذه المفاهيم.
- اتّفقتْ صُحفُ الدّراسةِ في مُختلَف الفتراتِ الزّمنيّة على أنّ المُواطنةَ والتّعدُّديةّ والحُرّيّات بمختلف أنواعِها، أبرزُ ركائزِ الدّولةِ المدنيّة، لكنّ نُقطةَ الخلافِ الأساسيّة كانتْ مرجعيّة هذه الدّولةِ، فظهرتْ آراءٌ مُتعدّدةٌ داخِل الصّحيفةِ نفسِها بصُحف «الأهرام» و«الوفد» و«الشروق الجديد»، فهُناك آراءٌ أيّدت علمانيّةَ المُمارَسة السّياسيّة، وضرورةَ فصْلِ المُمارساتِ السّياسيّة عن الدّينيّة وآراءٍ أُخرى أيّدتْ كونَ الإسلامِ نظامًا شاملاً، ولا يجوزُ تهميشُهُ، والدّستورُ أكّدَ

المرجعيّةَ الإسلاميّةَ للدّولةِ، أمّا بالنّسبةِ لـ«الأهالي»، فقد رفضتْ رفضًا تامًّا المرجعيّةَ الدّينيّةَ، واعتبرتْ فِكرةَ دينيّة الدّولةِ تقويضًا للدّولةِ المدنيّةِ، وهدرًا لحقوقِ المُواطنةِ، كإحدى أبرزِ ركائزِ الدّولةِ المدنيّةِ.

- ركّزتْ الصُّحُفُ المُختلِفةُ في طرْحِ مفهومِ العدالةِ الاجتماعيّةِ في الفترةِ الزّمنيّة الأُولى مِنْ منظورٍ اقتصاديّ، سواء مِن خِلالِ طرْحِ آليّاتِ تحقيقِ العدالةِ في توزيعِ النّاتِجِ القوميّ، وعدالةِ الأُجورِ، والعدالةِ الضّريبيّةِ والدّعمِ وآليّاتِ ضمانِ وُصُولِه إلى مُستحقّيه، وأبرزتْ «الأهالي» حقوقَ المُهمَّشين والفلاحين، وضرورة مُراعَاتها للوصُولِ إلى العدالةِ الاِجتماعيّةِ، أمّا في الفترتين الزّمنيّة الثّانية والثّالثةِ، فقد كانَ طرْحُ المفهومِ ومُنَاقشتُه في ضوءِ مُنَاقشةِ دُستورِ مصرَ في هاتين المرحلتين، وطرْحِ ضرورةِ إنصافِ المُهمّشين، ووجودِ آليّاتٍ لضمانِ نَصّ الدُّستور على تحقيقِ العدالةِ الاِجتماعيّةِ ، كَمَا ظَهَرَ مفهومُ «الحمايةِ الاجتماعيّة» في الفترةِ الزّمنيّةِ الثّالثةِ، على وجهِ التّحديدِ بديلاً لمفهومِ العدالةِ الاِجتماعيّةِ بصحيفة «الأهرام»، وارتبطَ بالدّعوةِ إلى دمجِ وتمكينِ كلّ فئاتِ المُجتمعِ على قَدَم المُساواةِ، وأبرزتْ صحيفةُ «الأهالي» رفضَ اقتصادِ السُّوقِ الحُرّة، لإضرارِهِ بالعدالةِ الاِجتماعيّةِ، بِخِلافِ صحيفة «الوفد»، التي دَعَمَت السُّوق الحُرّة، وهو مَا يَرجِعُ لاختلافِ الانتماءِ الحزبيّ لكلٍّ منهما، وفي الفترةِ الزّمنيّةِ الرّابعةِ كانَ تركي.ركزتُ صُحُفِ الدّراسةِ على غلاءِ الأسعارِ، بِمَا يضرّ بِالعدالةِ الاِجتماعيّة، ويُثقل كاهِلَ المُواطن.

- برز اهتمام صحيفة الحرية والعدالة بإظهار إنجازات الرئيس الأسبق محمد مرسى ودوره فى مراعاة مصالح الفقراء والمهمشين بخلاف باقى الصحف خلال الفترة الزمنية الثانية ويرجع ذلك بطبيعة الحال لانتماؤها للحزب الحاكم فى ذلك الوقت.
- طَرَحَتْ صُحُفُ الدّراسةِ مفهومَ المُواطنةِ في الفترة الزّمنيّة الأُوْلى باعتبارِهِ آليّةً لمُواجهَة التّمييزِ وتعمِيقِ الرّابطةِ للوطنِ قبلَ الرّابطةِ الدّينيّة، وفي المرحلةِ الثّانية، كَانَ التّركيزُ على ضرورةِ تحقيقِ التّوازُن بين جميعِ فئاتِ المُجتمعِ في التّمثيل باللّجنة التأسيسيّةِ لِكِتابةِ الدُّستُور، لأنّ الحَاصِلَ كانَ سيطرةَ تيّارٍ واحدٍ على هذه اللّجنةِ، وركّزتْ «الأهالي» على حُقُوقِ المُهمّشين، كالشّيعةِ، وطالبتْ في الفترةِ الزّمنيّةِ الرّابِعةِ بإلغاءِ خَانَةِ الدّيانةِ مِنَ الأوراقِ

الرّسميّةِ إعمالاً للمُواطنةِ، ورفضًا لأيّ تمييز، فالجميعُ مصريّون مُتساوُون، مُسلمين كانوا أو مسيحيّين، فالدّستورُ كفل حُرّيّة الاعتقادِ لجميعِ المصريّين.

- ظَهَرَ مَفهُومُ الدّيموقراطيّة بصُحفِ «الأهرام» و«الوفد» و«الشروق الجديد» خِلال الفترتين الزّمنيّتين الأُولى والثانية، بمعنى مُشارَكةِ الشّعبِ في إدارةِ شُؤونِ أوطانِهِ.
- تنوّعَت الآراءُ المُقدَّمةُ بصُحفِ «الأهرام» و«الوفد» و«الشروق الجديد» تِجاه مَفهُومِ العلمانيّة، فهُنَاك مَنْ اِعتبرَ العلمانيّةَ آليّةً للحِفاظِ على وحدةِ الدّولةِ أيًّا كانتْ أديانُ مُواطِنيها، ومرجعيّاتهم، وأُخرى ترفضُ العلمانيّةَ، باعتِبارِها تهميشًا للقيمِ الدّينيّةِ، وتُؤدي إلى اِنتشارِ القِيمِ المَاديّة، والتّفكيرِ الدّنيويّ، بينما كانتْ صحيفةُ الأهالي مُؤيّدةً للعلمانيّة في الفتراتِ الزّمنيّةِ الأربعِ، ودَعَت بشكلٍ صريحٍ لدولة علمانيّةٍ وعدّدت مزايا تطبيقِها مِن حيادِها تِجاه أديانِ مُواطِنيها، وكفالةِ حُرّيّةِ الاعتقادِ للجميعِ، كَمَا أنّها لا تتعارضُ مَعَ الأديانِ، بل إنّ الإسلامَ لا يُصادِرُ على العلمانيّةِ، بلْ يتبنّاهَا باعتبارِ أنّ الإسلامَ أُنزِلَ للعالمين، ولمْ يُصادِرُ على الأديانِ السّماويّة، بل اعتبرَ الإيمانَ بِها شرطًا مِن شُرُوطِ الإسلامِ بخلاف صحيفة الحرية والعدالة التى اعتبرت العلمانية مفهوما غربيا يستهدف تهميش الشريعة الإسلامية ولا تصلح للتطبيق فى مجتمعاتنا العربية والإسلامية.
- اتّضحَ تركيزُ «الأهالي» على مَفهُومِ الاشتراكيّةِ، و«الوفد» على مَفهُومِ الليبراليّةِ، ويرتبطُ هذا بانتمائِهما الحزبيّ، حيث دافعت «الأهالي» عن الاشتراكيّةِ، وعدّدت مزايا تطبيقِها مِن مُساواةٍ وتكافُؤ الفُرصِ بينَ جميعِ أفرادِ المُجتمعِ ومُحاربةِ تركُّزِ الثّروةِ والسُّلطةِ في يدِ قِلّةٍ مِن المُجتمعِ، بينَمَا حلّلت «الوفد» مفهُومَ الليبراليّة، بدايةً مِن تاريخِ ظُهُوره بمصر، مع دُخُولِ الحملةِ الفرنسيّةِ مصرَ، واتّصالِ المصريّين بالدّولِ الأوروبيّة، وُصولاً إلى دورِ أحمد لطفي السيد في نَشْر الفِكرِ الليبرالي بمصر، ودور زُعماء ثورة ١٩١٩ في هذا الصّددِ، كَمَا تناولتْ عَنَاصِرُها مِن حُكمٍ ديموقراطيّ قائم على الانتخاب العامّ للسّلطةِ التّشريعيّة، ورقابةِ هذه السّلطةِ على السّلطةِ التّنفيذيّة واستقلاليّة السُّلطةِ القضائيّةِ، وتداوُل السُّلطةِ بين القوى السّياسيّة المُتنافِسةِ، والإعلاءِ مِن المُبادرةِ الفرديّةِ، وتشجيعِ الاستثمارِ، لكنّ هُناك صُعُوبات في تطبيقِ الليبراليّة بمصر، مثلَ تطبيقِ الاستثمارِ الخاصّ، وترشيدِ الدّعمِ، وهي سياساتٌ قد لا تلقى قبولاً لدى القطاعاتِ الأغلبِ مِنَ المصريّين.

- ظَهَرَ مفهومُ العدالةِ الانتقاليّةِ بشكلٍ خاصّ بصحيفةِ «الأهرام»، حيث تناولتْ تاريخَ ظُهُورِ المَفهومِ وارتباطِهِ بالفتراتِ التي كانتْ بها حالةٌ مِن انتهاكاتِ حُقُوق الإنسانِ، أو مراحِل التّحوُّل الدّيموقراطيّ، وظَهَرَ أيضًا في مقالاتٍ بصُحُف «الوفد» و«الأهالي» و«الشروق الجديد»، لكنْ بكثافةٍ أقلّ مِن «الأهرام».

- ظَهَرَ مفهُومُ القوّةُ النّاعِمةُ بصُحُفِ الدّراسةِ في الفترةِ الزّمنيّةِ الرّابعةِ بكثافةٍ كبيرةٍ، وإنْ كانَ ظهُوره مراتٍ أقلّ في الفتراتِ الأُولى والثّانية والثّالثة، وقد طُرِحَ هذا المفهومُ بمُختَلف الصُّحُفِ بمعنَى القُوّةِ المعنويّةِ التي تُمكّن الدّولةَ مِن صِنَاعةِ النّهضةِ مِن خِلال مجموعةٍ مِن المبادئ والأخلاقِ في مجالاتِ حُقُوقِ الإنسانِ والثّقافةِ والفُنُون، ويُمكِن استخدامُها كآليّةٍ لمُواجهةِ الفِكرِ المُتطرّف.

- اتّضَحَ اختلافُ تناوُل المفهومِ نفسِه بالصحيفةِ نفسِها، باختلافِ الفتراتِ الزّمنيّة، فـ«الأهرام» مثلاً ركّزَت في تناوُل مفهومِ الدّولةِ المدنيّة في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى على خلفيّة مَنْ يحكُمُها، وتاريخِ المفهومِ، وطرحِ وِجهاتِ نَظرٍ مُتنوّعة حول المرجعيّةِ الدينيّةِ للدّولة، وهل تحُدُّ مِن وُجُودِ دولةٍ مدنيّةٍ أم لا، وفي الفترةِ الزّمنيّةِ الثّانية، ركّزَتْ على سيادةِ القانونِ وضرورة تجنُّب الخلطِ بين السّياسةِ العمليّةِ والتّأويلاتِ الدّينيّة كركائِز أساسيّة للدّولةِ المدنيّة، وفي الفترةِ الزّمنيّةِ الثّالثة والرّابعة، ركّزت على ضرورةِ نَصّ الدُّستور على مدنيّة الدّولة.

أمّا صحيفةُ «الوفد»، فقد ركّزت في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى على رفضِ فِكرةِ الدّولةِ الدّينيّة، والمُطالبةِ بحظرِ استخدامِ الشّعاراتِ الدّينيّة لخُطورتِها على الدّولةِ المدنيّة، لكنْ ظهرتْ وِجهةُ نَظرٍ لأحدِ الكُتّابِ على صفحاتِ «الوفد» ترى أنّ الإسلامَ نظامٌ شاملٌ، ولا يَجُوزُ حصْرُ الدّين في دُورِ العبادةِ. وفي الفترةِ الزّمنيّةِ الثّانية، حذّرتْ «الوفد» مِن سيناريو الدّولةِ الدّينيّة، وانتهاكِ الحُرّيّاتِ المُختلِفةِ، خُصُوصًا حُرّيّة الصّحافةِ، وهو مَا وَصَفته بأنّه مسمارٌ في نعشِ الدّولةِ المدنيّةِ، في حين لمْ يظهَر مفهُومُ الدّولةِ المدنيّة بصحيفةِ «الوفد» في الفترةِ الزّمنيّةِ الثّالثةِ، وركّزتْ في الفترةِ الرّابعةِ على ضرُورةِ وُجُودِ حياةٍ حزبيّة حقيقيّة كركيزةٍ أساسيّةٍ للدّولةِ المدنيّةِ، بينما ركّزتْ صحيفةُ «الأهالي» فى الفترات الأربع في طرحِ مفهوم الدّولةِ المدنيّةِ على التّحذيرِ مِن سيناريو الدّولةِ الدّينيّةِ، واعتبارِ سيطرةِ التّيّارِ الدّينيّ على السُّلطةِ تقويضًا لمدنيّةِ الدّولةِ، وطالبتْ بإعلاءِ الحُقُوقِ والحُرّيّات، وعدم إقصاءِ أيّ فصيلٍ وإعمالِ المُواطنةِ.

أمّا صحيفةُ «الشروق الجديد» فقد ركّزت فى الفترات الزمنية الأربع على المُواطنةِ كركيزةٍ أساسيّةٍ مِن ركائِزِ الدّولةِ المدنيّةِ، وطَالبَتْ بإعلاءِ الحُقُوقِ والحُرّيّاتِ وتنظيمِ العلاقةِ بينَ الدّين والدّولةِ، بمعنى أنْ تكونَ الدّولةُ مُحايدةً تِجاهَ الأديانِ وكفالة حُرّيّة الاعتقادِ، وظهَرَتْ بعضُ الآراءِ التي تَرَى عدم التّعارُض بين السُّلطةِ المدنيّةِ والدّينيّةِ، فالاثنتَان مُتكاملتَان ولا تنفصلان، فالدّينُ فيه صلاحُ البلادِ والعِبادِ، والشّأنُ الدّنيويّ والدينيّ لا انفصالَ بينهما.

وظهَرَ مفهُومُ الدّولةِ المدنيّةِ بصحيفةِ «صوت الأمة» في الفترةِ الزّمنيّة الأُولى فقط، حيثُ ركّزتْ على أبعادِ المفهُومِ مِن حُرّيّاتٍ وتعدّديّة سياسيّة وحزبيّة ومواطنة، بمَا يعني انصهارَ جميعِ فِئاتِ المُجتمعِ في الدّولةِ المدنيّةِ، وعَدَم الإقصاءِ لأيّ فصيلٍ مع إعمالِ مبدأ العدالةِ الاجتماعيّةِ وضرورةِ حُصُولِ كلّ مواطنٍ على نصيبهِ العادِلِ مِنَ النّاتِجِ القوميّ، وهذه هي ركائِزُ الدّولةِ المدنيّةِ التي تمّتْ ترجمتُها مِن خِلالِ عدّة وثائِق، مِثلَ وثيقةِ الأزهرِ، ووثيقةِ الدُّكتُور علي السّلميّ، وهذه المبادئ التي تُشكّلُ ركائِز الدّولةِ المدنيّة لا بُدّ مِن ترجمتِها في الدّستُور.

طَرَحَتْ «الأهرام» مفهومَ العدالةِ الاجتماعيّةِ في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى، مُركّزةً على إصلاحِ هيكلِ الأُجورِ والعدالةِ الضّريبيّةِ. وفي الفترةِ الثّانيةِ، نَاقَشَتْ المفهُومَ في ضَوءِ مُنَاقَشةِ موادّ دستورِ مِصرَ لعام ٢٠١٢، باعتبارِه جَاءَ خَاليًّا مِنَ الضّمانَاتِ التي تكفُل تحقيقَ عدالةٍ اجتماعيّةٍ بشكلٍ حقيقي على أرضِ الواقِعِ. وفي الفترةِ الثّالثةِ، ركّزتْ على حمايةِ حُقُوقِ الفِئاتِ المُهمّشة، ودَمْجِ جميعِ فِئاتِ المُجتَمع وتمكينهم مِنَ الوُصُولِ إلى مَا أُطلقَ عليه الحِمايةُ الإجتماعيّة التي تضمَن حُصُولَ كُلّ مُواطِن على حياةٍ كريمةٍ، بكُلِّ مُتطلباتِها، وفي الفترةِ الرّابعةِ ركّزتْ على رسمِ سياسةٍ اقتصاديّةٍ تضمَنُ تحقيقَ عدالةٍ اجتماعيّةٍ بكُلّ جوانبِها مِن عدالةٍ حزبيّةٍ وتوزُانٍ بين الأجورِ والأسعارِ، ونموذجٍ اقتصاديٍّ يضمَنُ حُقُوقَ جميعِ فِئاتِ المُجتَمَعِ.

بينما طرحتْ «الوفد» مفهُومَ العدالةِ الإجتماعيّةِ في الفترةِ الزّمنيّة الأُولى مِن منظورِ تحديدِ الحدّين الأدنى والأقصى للأجُورِ. وانتقدتْ في الفترةِ الثّانية غيابَ العدالةِ الإجتماعيّة، رَغَمَ أنّها كانتْ أحد الأهدافِ الرّئيسيّة لثورة ٢٥ يناير. وفي الفترةِ الثّالثةِ، طالبتْ المسؤولين بوضعِ العدالةِ الإجتماعيّةِ على رأسِ أولويّاتِهم عندَ رسمِ سياساتِهم، بمَا يضمَن حصُولَ

المُواطِن على نصيبهِ العادِل مِن النّاتِج القوميّ. وفي الفترةِ الرّابعةِ، ركّزتْ على تحليلِ مفهُومِ العدالةِ الاِجتماعيّةِ بمُختَلف أبعادِه السّياسيّة، بمعنى نظام سياسيّ عادِلٍ يضمَنُ المُشَارَكةِ الحقيقيّةِ للشّعبِ، واِقتصاديّةٍ تعني حُصُولَ الأفرادِ على نصيبهم العادِلِ مِنَ النّاتِجِ القوميّ، والمُطالَبة بثورةٍ تشريعيّةٍ، بمَا يعني إصدار قوانين تكفل تفعيلَ موادّ الدّستورِ التي تضمَن تحقيقَ العدالةِ الاِجتماعيّةِ.

ركّزتْ «الأهالي» في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى على تناوُل مفهومِ العدالةِ الاِجتماعيّةِ مِن منظورِ إصلاحِ هيكلِ الأُجُورِ وتحديدِ الحدّين الأدنَى والأقصى للأُجُور، وفي الفترةِ الزّمنيّةِ الثّانيةِ ركّزتْ على ضرورةِ إعمالِ العدالةِ الضّريبيّةِ كآليّةٍ لتحقيقِ العدالةِ الاِجتماعيّةِ، ومُرَاعاةِ حُقُوق جميعِ فِئاتِ المُجتَمعِ ومُحاربةِ التّهميشِ والظُّلمِ الاِجتماعيّ لبعضِ الفِئات. وأبرزتْ في الفترةِ الزّمنيّةِ الرّابعة العدالةَ في الالتحاقِ بالوظائفِ، والعدالةَ الاقتصاديّة، وضرُورة وُجُودِ ضماناتٍ لوصُول الدّعمِ إلى مُستحقيه، وأبرزتْ سلبيّاتُ نظامِ اقتصادِ السّوق الحُرّة، وإضراره بالعدالةِ الاِجتماعيّةِ، والمُطالبة باقتصادِ السّوقِ المحكومةِ بضوابط، ورفضِ احتكارِ السّلعِ، وعدم ضبطِ الأسعارِ، وهو مَا أبرزَ إنتماءها اليساريّ في عرضِ وتناوُل المفهوم.

بينما أبرزتْ «الشروق الجديد» في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى ضرورةَ إيجادِ آليّاتٍ لتحقيقِ حياةٍ كريمةٍ لكلّ المُواطنين. وفي الفترةِ الثّانيةِ، حلّلت المفهومَ، وأبرزت عناصرَه من اِنتفاءِ الظُّلمِ وتمتُّع جميعِ أفرادِ المُجتَمَعِ بِحُقُوقٍ اِقتصاديّةٍ وسياسيّة ودينيّة، وحُرّيّات مُتكافِئة. وفي الفترةِ الثّالثةِ، ربطتْ المفهُومَ بالمستوياتِ الحقيقيّةِ للدّخُول والقضاءِ على البطالةِ، ولا يجُوزُ اختزالُ العدالةِ الاِجتماعيّةِ في المُساواةِ أو عدمِ المُساواةِ. وفي الفترةِ الرّابعةِ، ركّزت على ضرورةِ عدم اختزالِ العدالةِ في البُعدِ الاِقتصاديّ والمُطالبة بتنميةِ الإنسانِ، ومهاراتِه اِجتماعيًّا.

بينما طَرَحَتْ «صوت الأمة» مفهُومَ العدالةِ الاِجتماعيّةِ في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى مِن منظُورِ مُحارَبة التّهميشِ وتوفيرِ حياةٍ كريمةٍ لكلّ مُواطِنٍ، ومُطالبةِ جميعِ أجهزةِ الدّولةِ بتحقيقِ هذا الهدفِ. وفي الفترةِ الزّمنيّةِ الثّانيةِ ركّزت على تشجيعِ الإنتاجِ والتّصديرِ للحدَ مِنَ الاستهلاكِ وتخفيضِ مُعدّلاتِ البطالةِ وتعزيزِ عَمَل كُلّ القِطاعاتِ لتحقيقِ حياةٍ كريمةٍ لكُلّ مُواطنٍ. وانتَقَدَتْ غلاءَ الأسعارِ خِلالَ الفترةِ الرّابِعةِ والمُترتّبُ على تعويمِ الجنيه، ممّا أدّى إلى اتّساعِ الفجوةِ بين الأغنياءِ والفُقراءِ، وأضرّ بالعدالةِ الاِجتماعيّةِ.

وركّزت «الأهرام» في طرْحِ مفهومِ المُواطنةِ في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى على المُساواةِ بين جميعِ المواطنين، وعدمِ التّمييز بينهم لأيّ سببٍ كان، وأبرَزَتْ في الفترةِ الثّانيةِ المفهومَ مِن منظُورِ الدّين لله والوطن للجميعِ، واعتبرتْ قَصرُ تيّارات الإسلامِ السياسيّ صِفةَ الإسلامِ على نفسِها يُؤدي إلى تكريس التّمييز، بينما تراجَعَ ظهُور المفهومِ بـ«الأهرام» خلال الفترتين الزّمنيّتين الثّالثةِ والرّابعة.

بينما طَرَحَتْ «الوفد» المفهومَ في الفترةِ الأُولى مِنْ مَنظُور ضرورةِ حمايةِ حُقُوق جميعِ فِئاتِ المُجتَمَعِ وإطلاقِ حقّ المسيحيّين في بناءِ كنائسِهم، وفقًا لقانونِ دُور العبادةِ المُوحّد. وفي الفترةِ الثّانيةِ ظهرتْ المُطالباتُ بتفعيل موادّ الدّستور التي تكفُل المُساواةَ بين جميعِ المصريّين دُونَ تمييز بينهم لأيّ سببٍ كان. ولم يظهر المفهومُ بصحيفةِ «الوفد» في الفترةِ الثّالثةِ. وفي الفترةِ الرّابعةِ طَرَحَتْ «الوفد» المفهوم مِن منظورِ حمايةِ حُقُوق جميع المواطنين، مُقابل التزامِهم بأداءِ واجباتِهم.

وطَرَحَت «الأهالي» المُواطنةَ في الفترتين الزّمنيّتين الأُولى والرابعة، مُركّزةً على مُحَارَبة التّهميش وعدم التّمييز لأيّ سببٍ كان، ليس فقط بين المُسلمين والمسيحيّين، بل أيضًا بعضُ فئاتِ المُجتَمع الأُخرى، كالشّيعةِ والبدو والنّوبة، فلا بُدّ مِن إعمالِ المُساواةِ وتكافُؤ الفُرصِ بين الجميعِ، وفي سَبيلِ هذا ظهَرَ مطلبُ إلغاءِ خانةِ الدّيانةِ مِن الأوراقِ الرّسميّة بصحيفة «الأهالي» في الفترةِ الزّمنيّةِ الرّابِعةِ على وجه التّحديد.

- تنوّع الكُتّابُ الذين اهتمُّوا بطرحِ وتَناول المفاهيمِ السّياسيّةِ والإجتماعيّةِ بصُحُف الدّراسةِ خِلال الفتراتِ الزّمنيّةِ، التي اشتملتْ عليها الدّراسةُ مَا بين الشّخصيّات العامّة مِن أساتذةٍ جامعيّين، ووزراء حاليّين وسابقين، ورموز دينيّة إسلاميّة ومسيحيّة، وكُتّاب صحفيّين، ورجالِ اقتصادٍ، وقانونيّين، وقضاةٍ، وكانت النّسبةُ الأغلبُ للرِّجال في مُقابِل قلّة مِن الكاتِباتِ اللاتي اهتممن بطرحِ وتَناول هذه المفاهيمِ بكتاباتِهن، وأبرزهن فريدة وأمينة النقاش. كَمَا تنوّعت اتجاهاتُ الكُتّابِ الحزبيّة مَا بين اليساريّين، سواء مِن المُنتمين إلى حزبِ التّجمُّع كالدّكتُور جودة عبد الخالق، والدّكتُور رفعت السّعيد، والكاتب حسين عبد الرّازق ورُمُوز حزب الوفد، كالمستشار بهاء الدّين أبو شقة، أو المنتمين إلى التّيار الدّينيّ، كالكاتب محمد عبد القدوس، والدّكتُور محمد عمارة، المعرُوف باتجاهاتِهِ الإسلاميّة، أو المسيحيّين، كالكاتبين سمير مرقس،

ومدحت بشاى، كَمَا تنوّعَت أعمارهم، ما بين كبارِ السّن والشباب، وإنْ كَانَ أكثرُهم مِن كبارِ السّن.

- كَانَ مِن أبرز الكُتّاب الذين اهتمّوا بطرحِ مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ أحمد عبد المعطي حجازي، وجابر عصفور، وعبد المنعم سعيد، ومكرم محمد أحمد، بصحيفة «الأهرام»، وإبراهيم تاج الدّين، وعلاء عريبي، ووجدي زين الدّين، بصحيفة «الوفد»، وفريدة النقاش، ونبيل زكي، وحسين عبد الرازق، بـ«الأهالي»، ومعتز بالله عبد الفتاحِ، وعمرو حمزاوي، وإكرام لمعي، بـ«الشروق الجديد»، وعبد الحليم قنديل، وكمال الهلباوي، بـ«صوت الأمة».

- وكان مِن أبرز مَن اهتمّ بطرحِ مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ مرسي عطا الله، وعصام رفعت، وأيمن رفعت المحجوب، وعبد الفتاحِ الجبالي، بـ«الأهرام»، وبهاء الدّين أبو شقة، ومحمد حامد الجمل، بـ«الوفد»، وفريدة النقاش، وحسين عبد الرازق، وجودة عبد الخالق، بـ«الأهالي»، وإبراهيم العيسوي، وجلال أمين، وسمير مُرقس، بـ«الشروق الجديد»، وكمال الهلباوي بـ«صوت الأمة».

- وكان الكاتب طه عبد العليم مِن أكثر مَن طَرَحَ مَفهُومَ المُواطنةِ بـ«الأهرام»، تلاه الكاتب وحيد عبد المجيد في تكرارات طرْح هذا المَفهُومِ بـ«الأهرام»، كَمَا كانَ الكاتبُ بهاء الدّين أبو شقة مِن أبرزِ مَن طرحَ مَفهُوم المُواطنة بـ«الوفد»، وإكرام لمعي بـ«الشروق الجديد»، ولم يهتم كُتّابُ صحيفة «الأهالي»، أو «صوت الأمة»، بطرحِ هذا المَفهُومِ.

- كَمَا كانَ الكاتبُ مرسي عطا الله مِن أكثرِ مَن اهتمّ بطرحِ مَفهُومِ الدّيموقراطيّةِ، وقدّم ما يزيد على عشرة أعمدة بصحيفة «الأهرام»، لشرحِ أبعادِ هذا المَفهُومِ.

- كَمَا كانَ الكاتبان يسري عبدالله، وفتحي محمود، مِن أكثرِ مَن طَرَحَ مَفهُومَ القُوّة النّاعِمة بـ«الأهرام».

- كَمَا كَانَ المستشار عادل ماجد، مِن أبرز مَن اهتمّ بطرحِ مَفهُومِ العَدَالةِ الانتقاليّةِ.

- والدّكتُور مراد وهبة، والكاتب صلاح سالم، مِن أبرز مَن طَرَحَ مَفهُوم العلمانيّة.

- يُمكن تفسيرُ اهتمامِ هؤلاءِ الكُتّاب بطرحِ هذه المفاهيمِ في ضَوءِ تخصّصهم، فالدّكتور جابر عصفور، كاتبٌ ومُفكرٌ وأستاذٌ جامعي ووزير ثقافة أسبق، والكاتب أحمد عبد المعطي

حجازي كان اهتمامُه بمَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ باعتبارِه مدافعًا عن فكرة علمانيّةِ المُمارسةِ السّياسيّة، والفصلِ بين السُّلطةِ السّياسيّة والسُّلطةِ الدّينيّة، وكانت أكثر كتاباته عن ذلك الموضوع في فترة تولي الإخوان الحكمَ.

- بينما الدّكتور أيمن رفعت المحجوب أستاذٌ للماليّة العامّة وكاتبٌ اِقتصاديّ، فكَانَ مِن الطبيعيّ أنْ يطرحَ مَفهُومَ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ مِن منظور إيجادِ آليّات اِقتصاديّةٍ لتحقيقِ التّوزيع العادِلِ للنّاتِجِ القوميّ.

- والدّكتور جودة عبد الخالق، كاتب بـ«الأهالي»، وأستاذٌ للاِقتصادِ، ووزير التضامن الاِجتماعيّ سابقًا، وعضو بارز بحزب التجمع التّقدّميّ الوحدويّ، فكان طبيعيًّا أنْ يهتمّ بِطرحِ مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ مِن منظورِ الدّفاعِ عن حُقوقِ الفُقراءِ والمهمّشين.

- والكُتّاب جلال أمين، وعصام رفعت، وعبد الفتاحِ الجبالي، أيضًا اهتمّوا بطرحِ مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ من منظورٍ اِقتصاديّ، باعتبار جلال أمين أستاذًا للاِقتصادِ، وعصام رفعت، وعبد الفتاحِ الجبالي، من أبرز المحرّرين الاِقتصاديّين بـ«الأهرام».

- أمّا الدّكتور طه عبد العليم فهو كاتِبٌ وخبيرٌ سياسيّ، ورئيس أسبق لمركز «الأهرام» للدراسات السّياسيّة والاستراتيجيّة، فكَانَ مِن الطبيعيّ اهتمامُه بطرحِ المفاهيمِ السّياسيّة المختلفةِ، ومَفهُومِ المُواطنةِ بشكلٍ خاصّ، والمستشار عادل ماجد قاضٍ وحُقوقيّ، فكان طرحُه لمَفهُومِ العَدَالةِ الانتقاليّةِ طبيعيًّا في ضَوءِ موقعه الوظيفيّ وأجندة اهتماماته.

- والدّكتور مراد وهبة أستاذٌ للفلسفةِ بجامعةِ عين شمس، فكان طرحُه لمَفهُومِ العلمانيّةِ مِن منظُور فلسفيّ والدّكتور إكرام لمعي، أستاذٌ لمُقارنة الأديانِ، فكان طرحُه لمَفهُومِ العلمانيّة مِن منظورِ حيادِ العلمانيّةِ تجاه الأديانِ أيّ أنّه رَكّزَ على المَفهُومِ مِن منظورٍ دينيّ، كَمَا كانَ للكاتبِ صلاح سالِم اهتمامٌ بمَفهُومِ العلمانيّةِ، في ضَوءِ دِفاعِه عَنْ ذلك المَفهُومِ كبديلٍ سياسيّ، دُونَ المِساس بالجانبِ الرّوحانيّ وحُرّيّة مُمارسةِ الشّعائِر الدّينيّة.

- اختلفَ تناوُل بعضِ الكُتّاب للمَفاهِيمِ نفسها وفقًا لطبيعة كلّ فترة مِن فترات الدّراسةِ، وأولويّات اهتمامِها، فمثلاً الدّكتور وحيد عبد المجيد رَكّز في الفترة الأُولى (فترة تولي المجلسِ الأعلى للقواتِ المُسلّحة الحُكمَ)، على أنّه لا تعارُض بين الإسلامِ والدّولةِ المدنيّةِ،

وحدّد شروط نجاحِ الإسلاميّين في بناءِ دولةٍ مدنيّةٍ، واتّضح ذلك بجريدة «الأهرام». واختلفتْ مُرتكزاتُ تناوُله لمَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ في المرحلةِ الثّالثةِ التاليّةِ على ثورة ٣٠ يونيو، حيث أكّد أنّ الإخوانَ اختاروا طريقَ الإرهابِ، ودَافَعَ عنْ تبنيّ الفكرِ العلمانيّ، باعتبارِ أنّ العلمانيّةَ تحمي الحُرّيّاتِ، بما فيها حُرّيّة الاعتقادِ ومُمارسةُ الشّعائر الدّينيّة ولا تعارُض بينها وبين الأديان.

- وكذلك الدّكتورُ جابر عصفور، الذي رَكّزَ في الفترة الأُولى على شرْحِ وتحليلِ ركائزِ الدّولةِ المدنيّةِ مِن مُواطنةٍ، وديمُوقراطيّةٍ، وحُريّة، وسيادة القانون، وتاريخ المَفهُومِ بدايةً من الإمامِ محمد عبده، والشيخ حسن العطار، ولا تناقُض بين الانتماءِ إلى الدّين، والانتماء إلى الوطن، بينما أضافَ خلالَ المرحلةِ الثّانيّة لركائزِ الدّولةِ المدنيّةِ ضرورة عدم الخلطِ بين السّياسةِ والتأويلات الدّينيّة، وفي المرحلةِ الثّالثة ركّز بشكلٍ أساسيّ على ضرورة الفَصلِ بينَ الدّينِ والسّياسةِ كشرط أساسيّ من شُروط إقامةِ الدّولةِ المدنيّةِ.

كما فنّدَ فكرَ تيّاراتِ الإسلامِ السّياسيّ لإثباتِ غيابِ فكرةِ الدّولةِ المدنيّةِ لديهم فكرًا وتطبيقًا، مُدلّلاً بتجربة حُكم الإخوانِ، وفكرة الخلافةِ، علاوة على فِكرِ السّلفيّين الإقصائي الذي يرفُض الإختلافَ معه، ويدعو إلى الأخذِ بالنّقلِ لا الاجتهادِ وإعمالِ العقلِ.

- وكذلك الكاتب أحمد عبد المعطي حجازي، الذي رَكّزَ في تناوُله لمَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ خلال الفترتين الأُولى والثانيّةِ على ركائزِها من مُواطنةٍ، وسيادة قانون، وقانون يضعه الشّعب وتحذيره من خُطورةِ المرجعيّةِ الدّينيّةِ، بينما دَعَا في المرحلةِ الثّالثة إلى ثورةٍ دينيّةٍ مِن خِلال تطويرِ مَناهِج التّعليمِ وإعمال ثقافةِ الحُوارِ وإعمالِ المُواطنةِ، والفصلِ القاطعِ بين الدّين والسّياسةِ.

- بينما ركّز الدّكتور أيمن رفعت المحجوب في تناوُله مَفهُومَ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ في فترة تولي الإخوان على آليّات تحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ من أُجورٍ وإصلاحِ التّشريعاتِ، بما يُؤدي لتحقيق العَدَالةِ، بينما أضافَ بُعدًا جديدًا في الفترتين التاليتين على ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، تمثل في إعادة رسم سياسةِ الإنفاقِ العامّ، بمَا يُؤدّي لتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ وتبني نموذجٍ اِقتصاديٍّ مختَلط يُراعي حُقوقَ جميعِ الطّبقات.

- وكان تركيزُ الكاتب عصام رفعت على ضرورةِ إصلاحِ الأُجورِ كآليّة لتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، فيما ركّز في الفترة الزمنية الثّالثةِ على آليّاتِ تحقيقِ العَدَالةِ الضّريبيّةِ، كآليّة لتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، وكذلك إعادةُ النّظر في أوضاعِ أصحابِ المعاشاتِ.

- ويتّضح من ذلك تركيزُ الكاتبين على نقطة إصلاح الأجورِ في الفترة الأُولى، باعتبار أنّه لم يكن تمّ تفعيلُ الحدِّ الأدنى للأجور في هذه الفترة، بينما اختلفتْ مُرتكزات التناوُل في المرحلتين التاليتين، وفقًا لأولويّات كلّ مرحلة.

- كما ركّز الدكتور طه عبد العليم في تناوُله لمَفهُومِ المُواطنةِ في الفترة الأُولى على ضرورةِ تدعِيم الرّابطةِ للوطنِ قبل الرّابطةِ للعقيدةِ الدّينيّةِ، فيما رَكّزَ في الفترة الثّانيّة على نَقد فكرة استئثار الإخوان بالسُّلطةِ والحشدِ، على أساسٍ دينيّ، بما يُهدّد قيم المُواطنةِ، وهكذا يتّضحُ اِختلافُ تناوُل الكاتب نفسه، للمَفهُوم نفسه، وفقًا لأولويّات كل فترة.

- وكذلك اتّضح ارتباطُ استخدامِ أُطر مرجعيّة مُعيّنةٍ وفقًا للانتماءاتِ الفِكريّة للصّحفِ والكُتّاب، ففي «الأهالي» على سبيل المثال، اتّضح الدّفاعُ عن السّياسات الاِقتصاديّةِ والاِجتماعيّةِ المتّبعة لتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ من منظورٍ اشتراكيّ، بعكس «الوفد» التي دَعَا كُتّابها إلى تبني اِقتصادِ السّوقِ الحرة، كآليّة للوصولِ إلى العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ.

- ظهرَ اِختلافٌ في اتّجاه الكُتّابِ داخل الصّحيفة نفسِها في تناوُلهم للمفاهيمِ، فمثلاً بـ«الأهرام» يكتب بعضُ الكُتّاب الداعمين للفكر اللّيبراليّ، ويتّضحُ ذلك في تناوُلِهم للمفاهيمِ المُختلفة مِثل الدّكتور جابر عصفور، الذي أبرز أهميّة ارتكازِ الدّولةِ المدنيّةِ على المنهجِ الليبراليّ، وفسّر مزايا ذلك المنهج في بناءِ الدّولةِ الحديثةِ، كما يكتب على صفحاتها بعضُ الكُتّاب الداعمين لفكر التّيّارات الإسلاميّةِ، مثل الدّكتور محمد عمارة، الذي فنّد عدم اتّفاقِ العلمانيّةِ مع المُجتمعِ المصريّ، وربطَ ذلك باتجاهِهِ الإسلاميّ، وكان للدّكتور رفعت السعيد، والدّكتور جودة عبد الخالق، رمزا حزب التّجمُّع اليساريّ مقالين ثابتين بـ«الأهرام»، وهذا يُؤكّد أن الصّحيفةَ الواحدةَ قد تحتوي على أكثرِ مِن اتّجاهٍ على صفحاتها، كلٌّ يُفسّر ويُحلّل المَفهُومَ مِن مرجعيّته ومنظورِهِ وخلفيّته التّعليميّةِ والفكريّةِ.

- يتّضحُ مِن العرضِ السّابق، بروزُ جوانبِ التّطوّر في تناولِ المفاهيمِ السّياسيّة والاِجتماعيّةِ باِختلافِ المراحلِ والفتراتِ الزّمنيّة والكُتّابِ وتوجّهاتِهم. ويتّضح أيضًا استمرارُ بعض المفاهيمِ بامتدادِ الفتراتِ الزّمنيّة، وكَانَ مِن أبرزها مَفهُومَا العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، والمُواطنةِ، وظهور بعض المفاهيمِ في مراحلِ مُعيّنة، ثم خُفُوتها كالدّيموقراطيّة، في حين ظهرتْ بعضُ المفاهيمِ في مراحِل مُعيّنة بكثافة، كالقُوّةِ النّاعِمةِ، كما كانت بعضُ المفاهيمِ السّياسيّة والاِجتماعيّةِ على رأسِ اهتمامِ بعضِ الكُتّابِ واستمرَ اهتمامُهم بها طُوال المراحِل الزّمنيّة، كَمَا تمّ الإيضاحُ والعرضُ.